المسائلُ النحويَّةُ الغلطُ المستدركةُ على كتابِ (الانتصار) لابنِ ولَّاد المصري (332هـ) عرضٌ وتحليلٌ

عبدالفتاح محمد عبوش

أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الملك فيصل بالأحساء، المملكة العربية السعودية

الملخص

يهدفُ هذا البحثُ إلى الوقوفِ على مسائلَ نحويةٍ غلَّط فيها المبردُ (285هـ) سيبويه (180هـ) استدركتُها على كتاب (الانتصار) لابن ولَّاد المصري (332هـ)، الذي أورد فيه ثلاثاً وثلاثين ومئة مسألةً غلَّطَ فيها المبردُ سيبويه وانتصر ابنُ ولَّاد فيه لسيبويه على المبردِ. وبعد بحثٍ وتنقيرٍ ومقارناتٍ وقفتُ على تسعِ مسائلَ غلَّطَ فيها المبردُ سيبويه لم تردْ في كتابِ (الانتصار) المذكورِ سلفاً، وقد وجدتُ أربعَ مسائلَ منها في كتاب المقتضب، وثلاثاً منها في كتاب الكامل ـ وكلاهما للمبرد ـ وواحدةً منها في كتاب الخصائص لابن جني (395هـ)، وواحدة أخرى في معجم (لسان العرب) لابن منظور (710هـ)؛ خلافاً لما ذهب إليه عبدالخالق عضيمة محقق كتاب (المقتضب) للمبرد الذي قطع بعدم وجود مسائل أخرى غير الموجودة في كتاب الانتصار؛ فجمعتُها في هذا البحث ورتبتها وفق ترتيب أبواب كتاب سيبويه، ثم قمت بتحليلها، وبسطْتُ أقوالَ العلماءِ الأئمة فيها، بعبارة سهلة توضح المستغلقَ منها، دون أنْ أنتصرَ لطرفٍ على طرف؛ لأنَّ مثلي لم يكنْ ليركبَ هذا الصعبَ، فرحمَ اللهُ امْرَأً عرَفَ قدْرَ نفسِه.

مقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أفصحِ مَنْ نطقَ بالضَّاد سيِّدِنا محمدٍ رسولِ اللهِ، وبعد:

لم يكنْ كتابُ سيبويه ليُترَكَ وشأنَهُ ويأخذَ مداه عند دراسي النحو العربي حتى وقف العلماءُ منه على قسمين: قسمٍ ارتضاه وسلَّم بما فيه؛ لأنَّه وجدَهُ على أحسنِ حالٍ وأكملِ مقال. وقسمٍ ثانٍ سلم بهذا لكنَّه زادَ على ذلك بأنْ وقفَ من بعض مسائلِهِ موقفَ المعارض، فقام بتغليطِ مؤلفِهِ في مسائل حفظتْها لنا كتبُ التراثِ اللغوي، وكان من أشدِّ أولئك جُرأةً على فعل ذلك محمد بن يزيد المبرِّد (285هـ) حيث ألف كتاباً أسماه (مسائل الغلط) ضاع من يد الزمان، ولكنْ قام عالِمٌ آخر ــ أتى بعد المبرد ــ هو أحمد بن ولاد المصري (332هـ) فألف كتاباً أسماه: (الانتصار) ضمنه كثيراً من تلك المسائل الغلط، ثم قام بالردِّ على المبرد وانتصرَ ــ في أكثر تلك المسائل ــ لسيبويه على المبرد. وبعد أنْ اطَّلعتُ على هذا الكتاب وجدتُ أنَّ المؤلفَ لم ينصَّ على أنَّهُ أتى على كلِّ المسائل التي ذكرها المبردُ في كتابِهِ المفقودِ، فكانت تلك إشارة تلقيتُها؛ فقمت بعمل مقارنات بين كتابَي المبرد: المقتضب والكامل، والخصائص لابن جني وغيرها من جهة، وبين كتاب الانتصار من جهة أخرى؛ فوجدت أنَّ هناك مسائلَ لم ترِدْ في (الانتصار)، سأقوم بحصرها وتحليلها، وأبين أقوال العلماء فيها بعون الله.

أمَّا المَنْهَجُ الذي سأتبعُه في دراستي هذه، فسأنقل رأيَ سيبويه نصّاً من كتابه في كل مسألة، ثم أتلوه بنصٍّ للمبرد موطن التخطئة من مظانِّه التي ورد فيها، ثم أذكرُ رأيَ العلماء المعتبرين في هذه المسألة دون أنْ أُبدي رأياً أو أرجِّحَ كفةً على أخرى؛ لأنَّ تلك سبيلٌ لا أقوى على خوضِها وأتهيَّبُ وُعورةَ مسلكِها.

أمَّا أهمُ المظانِّ التي اعتمدت عليها في هذا البحث، فهي: الكتاب لسيبويه، والمقتضب والكامل وكلاهما للمبرد، وشرح السيرافي لكتاب سيبويه، والخصائص لابن جني، ولسان العرب لابن منظور، وغيرها من الكتب المعتبرة، مما يضيق بذكره المقام، وبالله التوفيق.

كتاب سيبويه وموقف العلماء منه

بعدَ أنْ أَلَّفَ سيبويه كتابَه تلقَّاهُ العلماءُ بقبولٍ حسنٍ؛ فذاعت شهرتُه لفضلِهِ وجودةِ تأليفِهِ، وراحوا يَنْكَبُّون عليه يَدْرُسُونَهُ ويُدارِسُونَهُ، وربَّما دفعوا أموالاً كثيرةً كي يقرؤوه على مَنْ كان يفهمُه ويجيد عبارته[1]. ومَنْ ينظرْ في أسلوب الكتاب يجدْ فيه كثيراً من الغموض «وألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح؛ لأنَّه أُلِّفَ في زمان كان أهلُه يألفون مثلَ هذه الألفاظ؛ فاختُصر على مذاهبهم"[2]، فضلاً عن ذلك فإنَّ سيبويه عمل كتابَهُ على لغة العربِ وخطبِها وبلاغتِها؛ فجعل فيه بيِّناً مشروحاً وجعل فيه مُشْتبهاً؛ ليكونَ لمنْ استَنْبَطَ ونظرَ فضلٌ؛ وعلى هذا خاطبهم الله عز وجل[3]. ومن هنا قال أبو عثمان المازني (249هـ): قرأ عليَّ رجلٌ كتابَ سيبويه في مدة طويلة، فلمَّا بلغ آخرَهُ قال لي: أمَّا أنتَ فجزاكَ اللهُ خيراً، وأمَّا أنا فما فهمتُ منه حرفاً[4]. ومع كلِّ الصعوبةِ التي تكتنفُ الكتابَ إلا أنَّه ظهرَ نفرٌ مِن العلماء مَنْ استهوتْهُ عبارتُه وطريقةُ تأليفه. فهذا محمد بن يزيد المبرد (285هـ) أثَّرَ كتابُ سيبويه في نفسِهِ فَحَذِقَه وهو حَدَثُ السِّنِّ[5].

لقد تمرَّس المبردُ على قراءة كتاب سيبويه، فقد قرأه على أبي عُمر الجَرمي، وأبي عثمان المازني، ثم أقرأَهُ تلاميذَ نجباءَ كالدينوري (289هـ)[6]، والزجاج (310هـ)، وابن درستويه (347هـ)[7]، وغيرهم، ويكفي أن نشير هنا إلى أنه ذكر الخليل وسيبويه في كتابه المقتضب كثيراً؛ لتأثره بهما[8].

إنَّ المبرد بعد أنْ خَبِرَ ما في ثنايا الكتابِ راحَ يتعالى على مؤلِّفه؛ بأنْ يُورِدَ مسألةً لسيبويه ثم يردُّ عليه ردّاً تشمُّ منه رائحةَ الإعجابِ بالنَّفسِ، بل حتى الاعتداد بها . ففي مسألة الاستثناء المسبوق بالنفي، نحو: جاءني القومُ إلا زيداً، وما جاءني القوم إلا زيدٌ، وما جاءني إلا زيدٌ، يقلب سيبويه أوجهَ الواجب، أو الجائز، أو الممتنع بعد (إلا)، ثم يأتي المبردُ إلى المسألة نفسِها ويأتي بأمثلةٍ متقاربةٍ من أمثلة سيبويه، ثم يعلق على ذلك بقوله:»ولسيبويه فيه تمثيل والذي ذكرتُ لك أَبْيَنُ منه، وهو مُتَرْجَمٌ عمَّا قالَ غيرُ ناقضٍ له»[9].

وللحقِّ لم يكنْ هذا الأسلوبُ دَيْدَنَ المبردِ، بل ربَّما كثيراً ما كان يوافق سيبويه فيما يذهبُ إليه من آراء. فلامُ المستغاثِ به المفتوحة نحو: (يا لَلنّاسِ لِلْغَرِيقِ) عند سيبويه

بمنزلة الألف التي تلحقُ آخرَ المندوب، نحو: (وازَيْدَاهُ)، قال سيبويه: «فصار كلُّ واحدٍ منهما يعاقبُ صاحبَه»[10]. قال المبرد: «والقولُ عندي كما قال»[11].

لقد دفعَ كلُّ ذلك المبردَ إلى شرح مشكلاتِ الكتاب، ونكتِه، وأبنيتِه في كتاب أسماه: (المدخل إلى سيبويه)[12]، كما قام بشرح شواهده في كتاب أسماه: (شرح شواهد الكتاب)[13]، ولعل أبرزَ عملٍ قام به المبردُ تجاهَ الكتابِ هو تأليفه كتاباً في الاعتراض عليه أسماه: (مسائل الغلط)[14]؛ حيث تتبَّعَ فيه كتابَ سيبويه مِن أوله إلى آخره، مسجِّلاً المسائل التي غلَّط فيها سيبويه، وكان نقدُهُ يدورُ حولَ الأحكام النَّحْوِيَّة والرِّواية والتعبير المتولد عن التركيب، وهذا بيِّنٌ وواضحٌ من خلال المسائل التي أوردها ابن ولّاد في كتاب (الانتصار) كما سيأتي ذكره بعون الله.

إنَّ كتاب مسائل الغلط لم يصلْ إلينا؛ لذا لم يكنْ معلوماً عددُ المسائل التي ضمَّها بينَ دفتيه، إلا أنَّ أحمد بن ولاد (332هـ) ــ الذي هو أحدُ تلاميذ الزجاج (310هـ)، والذي هو بدوره أحدُ تلاميذ المبرد (285هـ) ــ ألف، أي: ابن ولّاد كتاباً أسماه (الانتصار) ــ كما أشرنا سلفاً ــ يرد فيه على المبرد وينتصرُ لسيبويه، وهذا الكتابُ يضمُّ (133) مسألةً. والحق إنَّ المسائل الواردة في هذا الكتاب لم تكنْ كلُّها في الردِّ على المبرد، بل هناك مسألتان ردَّ فيهما ابنُ ولّاد على الأخفش الأوسط (215هـ)[15]، كما تضمَّنَ أربعَ مسائل خلافية بين البصريين والكوفيين[16]، كما أنَّهُ أورد فيه مسائلَ لنحاةٍ آخرين غلَّطوا فيها سيبويه، ووافقهم المبردُ على ذلك[17].

لقد قَطَعَ المرحومُ عبدُالخالق عضيمة ــ محقق كتاب المقتضب ــ وتبِعَهُ باحثٌ آخر بأنَّ عددَ المسائل التي غلَّط فيها المبردُ سيبويه هي ثلاثٌ وثلاثون ومئة مسألة[18]، معتمداً على ما وردَ من مسائل في كتاب الانتصار كما ذكرنا سلفاً، وهذا الكلام لم يثبتْ بالخبرِ الصادقِ ولا يؤيِّدُهُ الواقعُ العلمي؛ إذْ بعد تدقيقٍ وتمحيصٍ ومقارناتٍ بين ما موجود في كتابَي المقتضب والكامل للمبرد والخصائص لابن جني، والمخصص لابن سيده (458هـ)، ولسان العرب لابن منظور(710هـ)، وبين ما موجود من مسائل في كتاب الانتصار فقد تحصَّلتُ على تسعِ مسائلَ جديدةٍ غلَّط فيها المبردُ سيبويه لم ترِدْ في الانتصار: أربعٌ منها في المقتضب، وثلاثٌ في الكامل، وواحدةٌ في الخصائص، وواحدةٌ

في لسان العرب، كما سيأتي بعون الله، وهذه المسائل هي سنامُ هذه الدراسة، وأنا مع هذا لا أقطعُ باحتمالِ وجودِ مسائلَ أخرى في مَظَانَّ أخرى؛ تبرِئَةً للنفسِ وتنزيهاً للقلم عن ادِّعاءِ الإحاطةِ بكلِّ ما غابَ عن العين.

هل رجع المبردُ عن نقدِهِ لسيبويه؟

ذكر ابنُ جني (395هـ) في كتاب الخصائص نصّاً يقولُ فيه:

«ومن الشائعِ في الرجوع عنْهُ من المذاهبِ ما كان أبو العباس تتبَّع به كلامَ سيبويه، وسمَّاهُ مسائلَ الغلطِ، فحدَّثني أبو عليٍّ عَنْ أبي بكرٍ أنَّ أبا العباس كانَ يعتذرُ منه، ويقولُ: هذا شيءٌ كنَّا رأيناه في أيَّامِ الحداثةِ، فأمَّا الآن فلا»[19]. وهذا النص يشيرُ بوضوح إلى أنَّ المبرد قد رجعَ عن جميع المسائل التي غلَّط فيها سيبويه. وإذا ما عرضنا هذا الكلام على ما موجود من مسائل في كتاب الكامل، وكتاب المقتضب ــ الذي ألفه في أواخر عمره[20] وفي زمن شيخوخته بعد أنْ اكتمل نضجُه العلمي واستوتْ ثقافتُه النحوية ــ فإنَّنا نجدُ أنَّه يفتقرُ إلى الدِّقَّةِ ويعوزُهُ التثبُّتُ. فلو ألقينا نظرةً على كتاب المقتضب وكتاب الانتصار وقارناهما مع كتاب سيبويه فسيتبين لنا أنَّ المبردَ ربَّما رجعَ عَنْ مسائلَ، ولم يتراجعْ عن أخرى، وبقيَ رأيُهُ على حالِهِ في تغليطِه لسيبويه.

ــ فمما رجع عنه:

يذهب سيبويه إلى عدم جواز نداء الاسم المحلَّى بالألف واللام، فلا يُقال: يا الغلامُ، ولا: يا الرَّجلُ، وعلةُ ذلك عنده؛ حتى لا يَدْخُلَ تعريفان على الاسم المنادى، الأول: الألف واللام، والثاني: التعريف بالنداء. إلا أنه إذا اضطر شاعر قال (وافر):

مِن اجلكِ يا التي تيَّمْتِ قَلْبي وأنتِ بخيلةٌ بالوُدِّ عَنِّي

والذي سهَّلَ عنده نداءَ (التي) وفيها الألف واللام أمران: الأول: أنَّ الألف واللام من نفسِ الكلمة فلا تنفصل عنها. والثاني: أنهم شبَّهوه بقولهم: يا أللهُ، بقطع الهمزة، فنادوا اسمَ الله وفيه الألف واللام[21].

أمَّا المبردُ فقد منع ذلك وأنكرَ على سيبويه روايته لهذا البيت، قال السيرافي: «وكان أبو العباس لا يجيز: (يا التي...) ويطعنُ على البيت، وسيبويه غيرُ متَّهم فيما رواه»[22]. ولو رجعنا إلى المقتضب لوجدنا أنَّ المبردَ قد تراجعَ عن اتهام سيبويه فقال: «وقد اضطر

الشاعرُ فنادى بالتي إذ كانت الألفُ واللامُ لا تنفصلان منها، وشبَّه ذلك بقولك: يا أللهُ اغفرْ لي وقال:

مِن اجلكِ يا التي تيَّمْتِ قَلْبي .....»[23]. فكلامه يتطابق مع كلام سيبويه كما هو واضح، وهذا يؤكد تراجعه.

ــ ومما لم يرجع عنه:

لقد أثبتَ محققُ كتابِ الانتصار ــ وبما لا يَدَعُ مجالاً للشَّكِّ ــ أنَّ المبردَ بقيَ على تغليطِهِ لسيبويه، وذلك في مسائل أوردها صاحبُ الانتصارِ، وربما يربو عددُها على اثنتي عشرة مسألةً[24].

فمثلاً عند حديث سيبويه عنْ ما يأتي بعد (إذا) الظرفية الشرطية يذهب إلى أنه: لو قلتَ: اِجلِسْ إذا زيدٌ يجلسُ، كان أقبح من قولك: اجلسْ إذا جلسَ زيدٌ وإذا يجلسُ زيدٌ، والرَّفعُ بعدها جائز؛ لأنك قد تبتدئُ بعدَها، فتقول: اجلسْ إذا عبدُ اللهِ جلسَ[25]. فكلامُ سيبويه واضحٌ أنَّ الأصلَ في (إذا) أنَّها تدخل على الفعل، ويجوز على قبح عنده أنْ تدخلَ على الاسم.

أمَّا المبرد فقد أنكرَ عليه إجازته هذه، فيقول: «...وكذلك (إذا)؛ لأنها لا تقع إلا على فعلٍ تقولُ: إذا زيداً لقيته فأكرمْهُ، قال (كامل):

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِساً أهلكتُهُ وإذا هَلَكْتُ فعندَ ذلكَ فاجْزعي

ولو رفع هذا رافعٌ على غير الفعل لكانَ خطأ؛ لأنَّ هذه الحروفَ لا تقعُ إلا على الأفعال»[26].

وبعد هذه التخطئة الواردة من المبرد لسيبويه في المقتضب؛ إنَّا لنعجبُ من قول المرحوم عبدالخالق عضيمة في مقدمة المقتضب: «ولو اطَّلعَ ابنُ ولَّاد على المقتضب لعرفَ أنَّ المبردَ عبَّر فيه بما عبَّر به سيبويه، وهذا يعتبرُ رجوعاً في نقدِه»[27]. ونحن نقول:

أمَّا قضيةُ عدمِ اطِّلاعِ ابنِ ولادٍ على المقتضب فهذه قضية أنا أشكُّ في وقوعها؛ لأنَّ سبعاً وأربعين سنةً ــ من تاريخ وفاة المبرد 285هـ إلى تاريخ وفاة ابن ولاد 332هـ ــ كافيةٌ لأنْ يطَّلعَ ابنُ ولاد على كتاب المقتضب خاصةً أنَّه ـ أي: ابن ولاد ـ رحلَ إلى العراق، وتتلمذَ على الزجاجِ وابنِ السراجِ اللَّذين يعتبران من صفوة تلاميذِ المبردِ وخاصَّتِه[28].

أمَّا قولُه: إنَّ المبرِّدَ عبَّرَ في المقتضب بما عبَّرَ به سيبويه فالمسألة التي سقناها الآن تدْحضُ هذا الرأيَ.

أمَّا حديثُ ابنِ جني الذي تقدَّمَ فإنَّنا نبرِّرُ له ما ذهبَ إليه؛ وهو العالم الثَّبْتُ، من باب الظنِّ الحسنِ به، فلربَّما وصل إليه حديثُ أبي الحسن الأخفش الصغير عن المبرد، إذ يقول: «سمعتُ أبا العباس المبردَ يقولُ: إنَّ الذي يَغْلَطُ ثم يرجعُ لا يُعَدُّ ذلك خطأً؛ لأنَّه قد خرجَ منه برجوعِهِ عنه، وإنَّما الخطأُ البيِّنُ الذي يصرُّ على خطئِهِ ولا يرجعُ عنه، فذاك يُعَدُّ كذاباً ملعوناً»[29].

*هل غلَّط ابنُ ولَّاد ــ في الانتصار ــ المبردَ في كلِّ المسائل؟

لم يكنْ همُّ ابن ولاد أنْ يردَّ على المبرد ويُبْطلَ دعواه في كل المسائل، بل كان منصفاً فيما ذهب إليه وبحسب نظرته إلى المسائل التي أوردها، ومن هنا نجد أنَّه أنصفَه في مسألتين اثنتين في الانتصار:

الأولى: ففي قول سيبويه: (هذا باب إجراء الصفة فيه في بعض المواضع وقد يستوي إجراء الصفة على الاسم)، يذكر سيبويه قول حسان بن ثابت (طويل):

ظَنَنْتُمْ بأنْ يَخْفى الذي قدْ صَنَعْتُمُ وفينا نبيٌّ عندَهُ الوحيُ واضِعُهْ[30]

ثم يُورِدُ ردَّ المبرِّدِ على سيبويه، فيقول:

«والذي ذهب إليه محمد بن يزيد في هذا البيت هو الوجه الجيِّدُ، فأمَّا ما ذهب إليه سيبويه، فإنَّما يكون البيتُ حجةً عليه، لا على المعنى الأجود»[31].

الثانية: وقال سيبويه: «وإذا ندبتَ رجلاً يسمى (ضَرَبُوا)، قلت: (وَاْضَرَبُوا)؛ لتفصلَ بينه وبين رجلٍ يسمى (ضَرَبا)، إذا قلتَ: (وَاضَرَبا)....»[32].

وبعد أنْ أوردَ ردَّ المبرد على سيبويه قال:

«هذا الفصلُ صحيحٌ لا معدلَ عنه، ولا جوابَ في هذا أحسن منه»[33].

والآن لنذهبَ إلى المسائل موضع الدراسة.

المسألة الأولى: (حذف ياء الضمير المنفصل (هيَ) في الوقف والوصل):

قال سيبويه: «اعلمْ أنَّه يجوزُ في الشِّعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يُشبِّهونه بما ينصرف من الأسماء؛ لأنَّها أسماءٌ كما أنها أسماءٌ، وحَذْفُ ما لا يُحذفُ يُشبِّهونه بما قد يُحذفُ واستُعملَ محذوفاً، كما قال الشاعر (رجز):

دارٌ لِسُعْدَى إذْهِ مِنْ هَواكا»[34]

قال المبرد: «إنَّه ــ أي سيبويه ــ خرجَ من بابِ الخطأ إلى بابِ الإحالةِ؛ لأنَّ الحرفَ الواحدَ لا يكونُ ساكناً متحرِّكاً في حال»[35].

التحليل

من المعروفِ أنَّ (هِيَ) ضميرُ رفعٍ منفصلٍ، وهو مبنيٌّ على الفتح، وهناك خلافٌ بين الكوفيين والبصريين على كونِها وُضعتْ على حرفٍ واحدٍ أو حرفين. فذهب الكوفيون إلى أنَّ الهاء من (هيَ) وحدَها الاسمُ، ودليلُهم أنَّ الياءَ تُحذف منها في التثنية، فيقال: (هما)، ولو كانتْ أصلاً ما حُذفت، وإنَّما زادوها، فقالوا: (هيَ) تكثيراً للاسم؛ كراهيةَ أنْ يبقى على حرفٍ واحدٍ[36]. وذهب البصريون إلى أنَّ الهاء والياء من (هيَ) هما الاسمُ بمجموعهما، والدليل على ذلك عندَهم أنَّه ضميرٌ منفصلٌ، والضميرُ المنفصلُ لا يجوز أنْ يُبنى على حرفٍ واحدٍ؛ لأنَّه لا بُدَّ من الابتداءِ بحرفٍ والوقفِ على حرف، فلو كانَ الاسمُ هو الهاءُ وحدها لكان يُؤدِّي إلى أنْ يكون الحرفُ الواحدُ ساكناً متحركاً في آنٍ واحدٍ وذلك محالٌ؛ فوجبَ أنْ تكون (هي) كله اسماً[37]. وقد أورد سيبويه بيتَ الرجز المذكور سلفاً تمثيلاً على جواز حذف الياء من (هيَ) في الضرورة الشعرية في درجِ الكلامِ، والمبردُ في تخطِئتِهِ له إنَّما يريدُ أنَّ بقاءَ الضميرِ المنفصلِ على حرفٍ واحدٍ يُعَرِّضُهُ للسكون عند الوقف دائماً، ومن هنا جاءت الاستحالةُ التي قصدها[38]. وقد ردَّ ابنُ جنِّي على المبرد، فقال:

«إنَّ الذي قال: (إذهِ مِنْ هَواكا) هو الذي يقولُ في الوصلِ: هيْ قامتْ، فيسكِّنُ الياءَ، وهي لغةٌ معروفةٌ لبعضِ بني أسد وقيس، فإذا حذفَها في الوصلِ اضطراراً واحتاجَ إلى الوقفِ ردَّها حينئذٍ، فقال: (هي)، فصار الحرفُ المبدوءُ به غيرَ الموقوفِ عليه؛ فعندَها لا يكونُ الحرفُ ساكناً متحركاً في الوقفِ نفسِه»[39].

المسألة الثانية

(الضمير المتصل (الهاء، أو الياء) باسم الفاعل المفرد أو المجموع، هو ضمير عند سيبويه في محل جر أو نصب، والهاء هو هاءُ السَّكتِ عند المبرد، حُرِّكتْ إجراءً للوصل مُجرى الوقف).

يذهب سيبويه إلى أنه: يجوزُ أنْ يُؤتى بالنونِ التي هي بدلٌ من التنوينِ في جمعِ المذكَّرِ السالمِ في الضرورة الشعرية وتعاقبُها الهاءُ في نحو قول الشاعر، قال ــ أيْ سيبويه ــ : «وزعموا أنَّه مصنوعٌ (طويل):

هُمُ القائلونَ الخَيْرَ والآمِرُونَهُ إذا خَشُوْا مِنْ مُحدثِ الأمرِ مُعظما"[40]

وقال المبرد: وأنشدَني بعضُهم (بسيط):

ألا فتًى من بني ذبيانَ يَحْمِلُني وليسَ يَحْمِلُني إلا ابنُ حمَّالِ

وأنشده بعضُهم: (وليس حامِلَني)، وهذا لا يجوزُ في الكلام؛ لأنَّه لو وقعَ لانفصلَ المُضْمَرُ، ثم يَذْكُرُ البيتَ الذي أوردَهُ سيبويه، وقال: إنَّ الهاءَ في (الآمرونه) ليستْ ضميراً، وإنَّما هي هاءٌ جِيء بها لِتِبْيانِ حركةِ النُّونِ إذا وَقَفْتَ[41].

ا لتحليل

حقُّ نونِ الوقايةِ أنْ تَدْخُلَ على الفعلِ عند اتِّصالِهِ بياءِ المتكلم، نحو: (أرْشَدَني)، وتكون هذه النون لوقاية الفعل من الكسر؛ لأنَّ ياءَ المتكلم لا يأتي قبلَها إلا كسرةٌ، والفعل لا يدخُلُه الجرُّ؛ فَجِيء بهذه النون بين الفعلِ والياءِ لتقي الفعلَ من الكسر. أمَّا ما أوردَهُ المبردُ من الرواية الثانية للبيت: (وليس حاملَني...) حيث لحقتْ نونُ الوقايةِ للاسمِ (حامل)، أو أنْ تكون هذه النونُ هي التنوينُ فكلاهُما شاذٌّ؛ لأنَّ القياس يقتضي اتِّصال اسمِ الفاعلِ بياءِ المتكلمِ بدون توسُّطٍ، نحو: ضاربي، حامِلي، مضروبي[42].

وحكى بعضُهم جواز أنْ تتوسط النونُ الساكنةُ ــ التي هي تنوينٌ في الأصلِ ــ بين الاسمِ والضمير، نحو: ضاربُنْكَ[43]. على أنَّ سيبويه يعتبرُ أنَّ وجودَ النُّونِ الساكنة بين الاسمِ والضمير هو من بابِ الضرورة الشعرية؛ لذلك مثَّل بالبيتين المذكورين سلفاً بقوله: (الآمرونه، ومحتضرونَهُ)، وقد صرح بأنَّهما مصنوعان كما تقدم في نصه.

أمَّا المبردُ فلا يُجيزُ ذلك مطلقاً. فلا يُجيزُ أنْ تكونَ النونُ في (حاملني) بدلاً مِن التنوين، حُرِّكت لتناسبَ الياءَ، ولا يُجيزُ أنْ تكونَ نونَ وقايةٍ مع الاسم. وهو كذلك لا يجيزُ مُطلقاً ــ أنْ تكونَ الهاءُ في (الآمرونَهُ، ومحتضرونَهُ) ضميراً، بل هما عنده هاءُ السكتِ، جِيء بها لتبيانِ حركةِ النُّونِ، وهي لم تُحذفْ إجراءً للوصل مُجرى الوقفِ، وحرَّكَها تشبيهاً لها بهاءِ الضميرِ لمَّا تَثْبُتُ وصْلاً[44].

المسألة الثالثة

(الميمُ المشددةُ في (اللهمَّ) هيَ عوضٌ عنْ (يا) التي للنداءِ؛ لذلك لا تُوصفُ عندَ سيبويه والخليل، وأجازَ المبرِّدُ وصفُها).

يقول سيبويه: «وقال الخليلُ ـ رحمه اللهُ ـ : اللهمَّ نداءٌ، والميمُ هاهنا بدلٌ من يا فهي هاهنا...آخرَ الكلمة بمنزلةِ يا في أوَّلها...فالميمُ في هذا الاسم حرفانِ، أوَّلُهما مجزومٌ والهاءُ مرتفعةٌ؛ لأنَّه وقعَ عليها الإعرابُ. وإذا ألحقتَ الميمَ لم تَصِفْ الاسمَ؛ من قِبَلِ أنَّه صارَ مع الميم عندَهم بمنزلةِ صوتٍ، كقولكَ: يا هناهُ. وأمَّا قولُ اللهِ ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ عَٰلِمَ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ الزمر:46 فَعَلَى يا فقدْ صرفوا هذا الاسمَ على وجوهٍ لكثرتِهِ في كلامِهم»[45].

ويقولُ المبردُ: «وزعم سيبويه أنَّ مثلَهُ (اللهمَّ) إنَّما الميمُ المشددةُ في آخرِهِ عوضٌ عنْ (يا) التي للتنبيه والهاء المضمومة لأنَّهُ نداءٌ. ولا يجوزُ عندَه وصفُهُ. ولا أراه كما قال؛ لأنَّها إذا كانتْ بدلاً مِنْ (يا) فكأنَّك قلتَ: يا اللهُ ثم تَصِفُهُ كما تَصِفُهُ في هذا الموضع. فمِنْ ذلك قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ عَٰلِمَ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ الزمر46. وكانَ سيبويه يزعمُ أنَّه نداءٌ آخرُ، كأنَّه قال: يا فاطرَ السمواتِ والأرض»[46].

التحليل

هناكَ أسماءٌ خاصةٌ بالنداءِ لا تُستعملُ في غيرِهِ إلا ضرورةً، نحو: (هَنَاه، فُل، لَكاع، فُسَق، خَبَاثِ...) وهذه الأسماءُ هي كنايةٌ عن مفردٍ معيَّنٍ من جنسِ الإنسانِ؛ لذلك لا تُستعملُ في غيرِ النِّداءِ فلا يُقالُ: جاءني خباثِ ولكاعِ[47]، وهي لا تُوصفُ؛ لأنَّها معرفةٌ في الأصلِ، فلا يزيدُها النعتُ توضيحاً، وقد جعلَ سيبويه منها (اللهمَّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ عَٰلِمَ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ الزمر:46. فالميمُ المشددةُ فيها عوضٌ عن (يا) إذْ الأصلُ: يا اللهُ، ثم حُذفتْ (يا) وعوِّضَ عنها بميمٍ مشددةٍ، فأصبحتْ (اللهمَّ) علماً على المنادى؛ لذلك لا تُوصفُ عنده؛ وبناءً عليه فلا يُعربُ: (فاطرَ السمواتِ) صفةً لـ(اللهمَّ) بل على نداءٍ آخر، أيْ: يا فاطرَ السموات...[48].

وقد أجاز المبردُ وصفَهُ؛ لأنَّه بمنزلةِ: يا اللهُ، وقد يُقالُ: يا اللهُ الكريمُ[49].

قال الرَّضي: «ولا أرى ـ في الأسماءِ المختصَّةِ بالنِّداءِ ـ مانعاً من الوصفِ، بَلَى السَّماعُ مفقودٌ فيها»[50]. وبذلك يوافقُ المبردَ على رأيه.

على أنَّ هذه الأسماء يجوزُ أنْ تَخْرُجَ في غيرِ النِّداءِ للضرورة، ومنه قولُهُ (وافر):

أُجوِّلُ ما أُجَوِّلُ ثُمَّ آوي إلى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ[51]

المسألة الرابعة

(الضميرُ المتَّصِلُ بـ(لولا) الشرطية في مَحَلِّ جرٍّ عندَ سيبويه، وفي مَحَلِّ رفعٍ عندَ المبردِ).

يقول سيبويه:«...وذلك قولُكَ: لولاكَ ولولايَ إذا أضمرتَ الاسمَ فيه جُرَّ وإذا أظهرتَ رُفع. ولو جاءتْ علامةُ الإضمار على القياسِ لقلتَ: لولا أنتَ، كما قال سبحانَهُ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ سبأ:31، ولكنهم جعلوه مُضْمَراً مجروراً؛ والدليلُ على ذلك: أنَّ الياء والكافَ لا تكونان علامةَ مُضْمَرٍ مرفوعٍ. قال الشاعر يزيد بن الحكم (طويل):

وكَمْ موطنٍ لولايَ طِحْتَ كما هوى بأجرامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

وهذا قولُ الخليلِ ــ رحمَهُ اللهُ ــ ويونس»[52].

وقال المبردُ: «والذي أقوله: إنَّ هذا خطأ ــ أيْ: جعلُ الضميرِ المتصلِ بـ(لولا) في محلِّ جرٍّ ــ لا يصلحُ إلا أنْ تقولَ: لولا أنتَ، كما قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾. ومَنْ خالفَنا يزعم أنَّ الذي قلناه أجود ويدَّعي الوجه الآخرَ فيجيزُه على بُعْدِهِ»[53].

التحليل

تعدُّ المضمراتُ كلُّها مِن المعارفِ، وهي كلُّها مبنيَّةٌ لشبهِها بالحروفِ في الجمودِ؛ وبناءً على كونِها مبنيَّةٌ فهي في محلِّ رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ. و(لولا) تكونُ على وجهين:

الأول: التحضيضية. وهي تختصُّ بالمضارعِ وتكونُ بمعنى (هلا)، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ النمل:46.

الثاني: الشرطية غير الجازمة نحو: لولا المطرُ لهلَكَ الـزَّرْعُ، والتقدير: لولا المطرُ موجودٌ لهلكَ الزرعُ. وإذا أتى بعدَ الشرطيةِ اسمٌ ظاهرٌ فيكونُ مرفوعاً بالابتداءِ

على مذهبِ سيبويه وغيرِهِ من البصريين كما تقدم، فإذا ما كُنِّيَ عنهُ بضميرٍ منفصلٍ فحقُّ هذا الضميرِ أنْ يكونَ مرفوعاً نحو: لولا أنتَ ولولا أنتُمْ ولولا أنا. وقد أجمعَ النحاةُ من بصريين وكوفيين على الروايةِ عن العرب: لولاك ولولاي[54]. ولكن اختلفوا في المحلِّ الإعرابي لهذا الضميرِ بعدَ إجماعِهم على روايتِهِ.

فذهبَ سيبويه إلى أنَّ محلَّهُ هو الجرُّ بـ(لولا). واحتجَّ على ذلك أنَّ الياءَ والكافَ لا تكونان علامةَ مرفوعٍ، ولا يجوزُ أنْ تكونا في محلِّ نصبٍ؛ لأنَّ (لولا) حرفٌ وليسَ بفعلٍ له فاعلٌ مرفوعٌ؛ فيكونَ المتَّصِلُ في محلِّ نصبٍ؛ فلم يَبْقَ إلا أنْ يكونَ في محلِّ جرٍّ[55].

وذهبَ الكوفيون ــ ومعهم الأخفش من البصريين ــ على أنَّهما في محلِّ رفعٍ لا غير؛ لأنَّهما قاما مُقامَ الابتداءِ؛ فحقُّهُما الرفعُ، وبِهِ جاءَ التنزيلُ[56]، كما تقدم ذكره.

أما المبردُ فقد أنكرَ أنْ يُقالَ: لولايَ ولولاكَ، ويزعمُ أنَّهُ خطأٌ لم يأتِ عنْ ثقةٍ، وأنَّ قصيدةَ يزيد بن الحكم الثقفي فيها خطأٌ كبيرٌ؛ لذلك أسقطَ الاستشهادَ بالبيتِ المذكورِ سلفاً؛ مع أنَّه أوردَهُ في الكاملِ لتبريرِ تخطِئَتِهِ لسيبويه[57].

وذهب السيرافي إلى أنه: لا يجوزُ ذلك من المبرد؛ لأنَّ النحويين رَووا قصيدةَ هذا الشاعرِ الذي منْها هذا البيت، وقال:«لا يجوزُ له أنْ يُنكرَ ما أجمعَ الجماعة على روايتِهِ عن العربِ»[58].

وقال ابنُ الأنباري:

«أمَّا إنكارُ أبي العباسِ المبردِ... فلا وَجْهَ لَهُ؛ لأنَّهُ قدْ جاءَ ذلك كثيراً في كلامِهم وأشعارِهم»[59]، ومنه قولُ عمر بن أبي ربيعة (سريع):

أَوْمَتْ بِعَيْنَيْها مِن الهَوْدَجِ لولاكَ هذا العامَ لم أَحْجُجِ[60]

المسألة الخامسة

(الخليلُ يذهبُ إلى أنَّ الأفعالَ المنصوبةَ لا تَنْتَصِبُ إلا بـ(أنْ) مُضمرةً أو مُظهرةً. وكانَ يرى أنَّ (لنْ) هيَ مركبةٌ مِنْ (لا أنْ)).

يقولُ سيبويه: «فأمَّا الخليلُ فزعمَ أنَّها (لا أنْ) ولكنَّهم حذفوا لكثرتِهِ في كلامِهم... وجُعِلَتْ بمنزلَةِ حرفٍ واحدٍ...وأمَّا غيرُهُ فزعمَ أنَّهُ ليس في (لنْ) زيادةٌ وليستْ منْ

كلمتين...ولو كانتْ على ما يقول الخليلُ لَمَا قلتَ: أمَّا زيداً فلنْ أَضْرِبَ؛ لأنَّ هذا اسمٌ، والفعلُ صلةٌ، فكأنَّهُ قالَ: أمَّا زيداً فلا الضَّرْبُ لَهُ»[61].

ويقولُ سيبويه: «وقدْ ذَكَرَ لي بعضُهم أنَّ الخليلَ قالَ: (أنْ) بعد (لنْ) مضمرة»[62].

وقال المبردُ: «وكانَ الخليلُ يقولُ: لا ينتصِبُ فعلٌ البتَّةَ إلا بـ(أنْ) مضمرةً أو مظهرةً. وليس القولُ كما قالَ...»[63].

وقال المبردُ أيضاً: «قال الخليلُ: (لنْ) إنَّما هيَ (لا أنْ)...وليس القولُ عندي كما قالَ...»[64].

ا لتحليل

تُقْسَمُ الحروفُ الناصبةُ على قسمين:

الأول: ما ينصبُ المضارعَ بنفسِه وهيَ: (أنْ، لن، كي، إذنْ)، وهذه الأربعةُ تنصبُ المضارعَ بنفسِها مباشرةً لا بحرفٍ آخرَ ظاهرٍ أو مقدَّرٍ، تقول: يسرُّنِي أنْ تقومَ، ولنْ أذهبَ معَكَ، وجئتُ كيْ أتعلَّمَ، وتقولُ لمنْ قالَ لكَ آتِيْكَ: إذنْ أكرمَكَ.

أمَّا (أنْ) فلا إشكالَ في أنَّها تنصبُ الفعلَ المضارعَ بعدَها مظهرةً كما مُثِّلَ، أو مقدَّرَةً كما سيأتي مع الأحرفِ الناصبةِ الباقيةِ بعون الله.

أمَّا (لنْ) فهي تفيدُ نفي المستقبلِ؛ وهي مركَّبَةٌ عندَ الخليلِ مِنْ (لا و أنْ)، ثُمَّ حُذفت الألفُ والهمزةُ لكثرةِ الاستعمالِ فأصبحتْ (لَنْ)، ومن هنا يعتبِرُ الخليلُ أنَّ الفعلَ المضارعَ بعدَها ــ في الأصلِ ــ منصوبٌ بـ(أنْ) مضمرةً، واحتجَّ على ذلك بقولِ الشاعرِ (وافر):

يُرجِّي المرء ما لا أنْ يُلاقي وتعرضُ دونَ أَدْناهُ الخُطُوْبُ

أي: لنْ يُلاقِي[65].

وذهبَ المبردُ إلى أنَّها مفردةٌ وليسَ فيها حروفٌ زوائدُ، وأنَّها تنصِبُ الفعلَ المضارعَ بنفسِها، واحتجَّ بأنَّه يجوزُ تقديمُ معمولِ معمولِها عليها، ونقلَ سيبويه عَن العربِ: زيداً لنْ أَضْرِبَ، وهذا مثلُ قولهم: زيداً سأضرِب. فلو كانَ هذا كما قال الخليلُ لفسدَ هذا الكلامُ؛ لأنَّ (زيداً) كانَ ينتصِبُ بما في صلةِ (أنْ)، ولكنْ (لنْ) حرفٌ بمنزلَةِ (أنْ)[66].

وذهبَ الفراءُ إلى أنَّ (لنْ) أصلُها (لا)، ثُمَّ أُبدلتْ الألفُ نوناً[67]

وأمَّا (كيْ): فَنَعْنِي بها المصدرية التي تدخلُ على الفعلِ المضارعِ فتنصبهُ بنفسِها دونَ (أنْ) مضمرة، وهي تقعُ بعدَ لامِ التعليلِ، وحالُها كحالِ (أنْ) المصدرية، تقولُ: جئتُكَ لِكَيْ تَقُومَ[68].

وأمَّا (إذنْ): فهيَ حرفٌ مصدريٌّ أيضاً، ينصبُ المضارعَ بعدَهُ ويخلصُهُ للمستقبلِ، تقولُ لِمَنْ قالَ لكَ آتيك: إذَنْ أُكْرِمَكَ.

وذهبَ الخليلُ إلى أنَّ (أنْ) مضمرةً بعدَ (إذنْ)[69]، وردَّهُ المبردُ للعلَّةِ التي سلفتْ في (لنْ).

الثاني: ما ينصبُ المضارعَ بـ(أنْ) مضمرةً وجوباً بعدَها، وهي: (لامُ الجحود، أوْ، حتى، فاء السببية، واو المعيَّة).

المسألة السادسة

(تقديمُ جواب الشرطِ على الشرطِ وأداتِهِ).

يقولُ سيبويه: «واعلم أَنَّهُ لا يكونُ جوابُ الجزاءِ إلا بفعلٍ أو بالفاء...نحو قولِكَ: إنْ تأتِنِي آتِكَ...إنْ تأتِنِي فأنا صاحِبُكَ. ولا يكونُ الجوابُ في هذا الموضعِ بالواوِ ولا بثُمَّ»[70].

ويقولُ: «وسألتُهُ ــ أي الخليلُ ــ عنْ قولِهِ: إنْ تأتِنِي أنا كريمٌ، فقالَ: لا يكونُ هذا إلا أنْ يضطَّرَ شاعرٌ؛ مِنْ قِبَلِ أنَّ: أنا كريمٌ، يكونُ كلاماً مبتدأً...قال حسانُ (بسيط):

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُها والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثلانِ»[71].

ويقولُ: «وزعم ــ أي الخليلُ ــ أنَّه لا يَحْسُنُ في الكلام: إنْ تأتِنِي لأفْعَلَنَّ؛ مِن قِبَلِ أنَّ لأفعلنَّ تجيءُ مبتدأً...فلو قلتَ: إنْ أتيتَنِي لأُكْرِمَنَّكَ، وإنْ لم تأتِنِي لأغمنَّكَ جاز؛ لأنَّ في معنى: لئِنْ أتيتَني لأُكرمنَّك، ولئِنْ لمْ تأتِني لأغمنَّكَ، ولا بُدَّ مِنْ هذه اللامِ مضمرةً أو مظهرةً؛ لأنَّها لليمينِ كأنَّك قلتَ: واللهِ لئِنْ أتيتَني لأُكرمنَّكَ»[72].

ويقولُ سيبويه: «ألا ترى أنَّكَ تقولُ: آتِيكَ إنْ أتيتَني، ولا تقولُ: آتِيك إنْ تأتِنِي إلا في شِعْرٍ؛ لأنَّك أخَّرْتَ إنْ وما عمِلَتْ فيه ولمْ تجعلْ لإنْ جواباً ينْجَزِمُ بما قبله»[73].

ويقولُ المبردُ:

«ويحسُنُ في الكلامِ: إنْ أتيتَنِي لأقومَنَّ، وإنْ لم تأتِني لأغضَبَنَّ. فسيبويه يذهبُ إلى أنَّه على التقديمِ والتأخيرِ، كأنَّهُ قالَ: لأغضَبَنَّ إنْ لم تأتِني، ولأقومَنَّ إنْ أتيتَني. والذي قالَ لا يصْلُحُ عندي؛ لأنَّ الجوابَ في موضعِهِ فلا يجبُ أنْ يُقَدَّرَ لغيرِهِ...ولكنَّ القولَ عندي أنْ يكونَ في الكلامِ إذا لم يَجُزْ في موضعِ الجوابِ مبتدأ على معنى ما يقعُ بعد الفاءِ؛ فكأنَّكَ قدَّرْتَهُ وأنتَ تريدُ الفاءَ...فمِنْ ذلك قولُ زهير (بسيط):

وإنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مَسْأَلَةٍ يقولُ لا غائبٌ مَالِي ولا حَرِمُ

فقوله: (يقولُ) على إرادةِ الفاءِ على ما ذكرتُ لك. ومن ذلك قولُ اللهِ عزَّ وجَلَّ: ﴿وَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ أَصْحَابِ الْيَمِينِ. فَسَلَامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ الواقعة: 90،91. الفاءُ لا بُدَّ مِنْها في جوابِ أمَّا، فقدْ صارتْ هاهنا جواباً لها، والفاءُ وما بعدَها يَسُدَّانِ مَسَدَّ جوابِ إنْ»[74].

ا لتحليل

مِن المعروفِ أنَّ للشرطِ أدواتٍ مخصوصةً، منها: إنْ، متى، ما، أينَ...الخ، وأمُّ هذه الأدوات هي (إنْ)[75]، ويأتي بعدَها جملتان، الأولى: تسمى جُملة الشَّرْطِ، والثانيةُ: تُسمَّى جملة الجوابِ أو الجزاءِ. وقد تُحذفُ إحداهما أو تُحذفان معاً، كقولِهِ (كامل):

قالتْ بَنَاتُ العمِّ يا سَلمى وإنْ كانَ عَيِيّاً مُعْدِماً قالتْ وإنْ[76]

فحذفَ مع الأولى جوابَ الشَّرْطِ، ومع الثانيةِ الشرطَ والجواب[77].

وأدواتُ الشَّرْطِ هذه تجزمُ فعلين مضارعين لفظاً أو معنى، أو ماضيين فتجزمُها محلّاً. ومهما كانتْ صيغةُ فعلِ الشَّرْطِ أو جوابه فإنَّ زمنَهُما لا بُدَّ أنْ يَخْلُصَ للمستقبلِ المحضِ؛ لأنَّ أدواتِ الشرط علامةٌ قاطعةٌ على استقبالِ الفعلِ بعدَها، وكذلك فإنَّ تحقُّقَ الجوابِ ووقوعه متوقفٌ على تحقيقِ الشرطِ ووقوعِهِ ومعلَّقٌ عليه[78].

ولأدواتِ الشرطِ الصدارةُ في جملتيها؛ فلا يصحُّ أنْ تسبِقَها جملةُ الشرطِ ولا جملةُ الجوابِ ولا متعلقاتُهما إلا فيما سنعرضه بعون الله.

وجملةُ الشرطِ لا بُدَّ أنْ تكونَ فعليَّةً، وأمَّا جُملةُ الجوابِ فقدْ تكونُ فعليَّةً، ويصحُّ أنْ تكونَ اسميَّةً مقترنةً بالفاءِ الزائدةِ لربطِ الجوابِ بالشرطِ، واختاروا الفاءَ دونَ الواوِ أو ثُمَّ؛ لأنَّ الجوابَ يأتي عَقِيْبَ الشَّرْطِ مُتَّصِلاً بِه[79].

ولا خلافَ بين النُّحاة[80] أنَّ هذه الفاءَ قد تُحْذَفُ إذا اضطَّرَ شاعرٌ، كقولِهِ:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُها .....

والتقدير: فاللهُ يشكرُها[81].

رفعُ جوابِ الشَّرطِ وجزمه:

الأصلُ أنْ يكونَ المضارعُ في جوابِ الشَّرطِ مجزوماً، لكنْ يصحُّ جزمُهُ إذا كانَ زمنُ فعلِ الشَّرطِ ماضِياً لفظاً ومعنى، أو معنى فقطْ، كالمضارع المجزوم بـ(لم) فكلا الضَّبْطَيْنِ جائز، ولكنَّ الجزمَ أحسنُ نحو: إنْ أتيتَني آتِكَ، وإنْ أتيتَني آتِيْكَ، ومنه:

وإنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مَكْرُمَةٍ يقولُ لا غَائِبٌ مَالي ولا حَرِمُ[82]

فسيبويه يُجيزُ الوجهين، والرفعُ عندَهُ يكونُ على التَّقديمِ والتَّأخيرِ، أي: آتِيْكَ إنْ أتيتَني، ويكونُ جوابُ الشرطِ في قولِهِ: (إنْ أتاه خليلٌ....يقولُ) دليلاً على الجوابِ لا هو عينُه؛ حتى تعملَ الأداةُ في الشرطِ كَمَا أنَّها لمْ تعملْ في الجزاءِ؛ لعدمِ وجودِهِ[83].

أمَّا المبردُ فقدْ منعَ تقديرَ التَّقديم، وذهب إلى أنَّ رفعَ (يقولُ) في البيتِ على إرادةِ الفاءِ، أيْ: (فهُوَ يقولُ)، وأنَّ الفاءَ وما بعدَها يَسُدَّانِ مَسَدَّ جوابِ (إنْ)؛ محتجّاً بأنَّهُ: إذا خلا لفظُ جوابِ الشرطِ من الفاءِ فمحلُّ الجزمِ محكومٌ به للفعلِ لا للجُمْلَةِ[84].

أمَّا إذا كانَ فعلُ الشَّرْطِ مضارعاً فيوافقُ سيبويه في تقديمِ الجوابِ المرفوعِ، ومنه (رجز):

يا أقرعُ ابنَ حَابِسٍ يا أَقْرَعُ إنَّكَ إنْ يُصْرعْ أخوكَ تُصْرعُ

أي: إنّك تُصْرعُ إنْ يُصْرعْ أخوكَ[85].

وكذلك مما يَدُلُّ على جُملةِ جوابِ الشرطِ جوابُ القسمِ إذا اجتمَعا، وكانَ القسمُ متقدِّماً على الشرطِ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ الزمر38. فالقَسَمُ محتاجٌ إلى جوابٍ، وكذلك (إنْ) مُحتاجةٌ إلى جوابٍ؛ فحذفوا جوابَ الشرطِ لدَلالةِ جوابِ المُتقدِّمِ ــ وهو القسم ــ على المحذوفِ. فاللامُ الداخلةُ على أداةِ الشرطِ هي لامُ القسمِ، واللام في (لَيقولَنَّ) داخلةٌ على جوابِهِ. أمَّا جوابُ الشرطِ فمحذوفٌ، دلَّ عليه جوابُ القسَمِ. ومثلُ ذلك أنْ تقولَ: إنْ أتيتَني لأُكرمنَّكَ؛ فيحسُنُ في الكلامِ أنْ يُقالَ: لأُكرِمَنَّكَ إنْ أتيتَني، عندَ سيبويه على التقديم[86]. ومنعَهُ

المبردُ للعلَّةِ المتقدمةِ وأجازه على إرادةِ الفاءِ، أيْ: إنْ أتيتَني فلأُكرِمَنَّكَ[87]. ونقلَ ابنُ الأعرابي عن المبردِ أنَّهُ قالَ: إذا قلتَ: لَئِنْ أتيتَني لأُكرِمَنَّكَ، إنَّما هو على: واللهِ لَئِنْ أتيتَني واللهِ لأُكرِمَنَّكَ، فأضمرَ المقسومَ بِهِ في الثاني. قال السيرافي: «وهذا سهوٌ وغلطٌ مِنْ أبي العبَّاسِ؛ لأنَّ الشرطَ إذا أُفْرِدَ فليسَ بخبرٍ، والقَسَمُ إنَّما يقعُ على خبر»[88].

المسألة السابعة

(إنْ النافيةُ التي بمعنى (ما) الحجازيَّةِ النافيةِ تعملُ عملَها لمشابهتِهما لـ(ليس) في المعنى، وإذا زِيدَتْ بعدَ (ما) أَبْطَلَتْ عملَها في الخبرِ).

يقول سيبويه عن (إنْ) النافية:

«وتكون في معنى (ما). قال اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ الملك:20، أيْ: ما الكافرونَ إلا في غرورٍ، وتصرفُ الكلامَ إلى الابتداءِ كما صرفتْها (ما) إلى الابتداءِ في قولِك: إنَّما، وذلك قولُك: ما إنْ زيدٌ ذاهبٌ. وقال فروة بن مُسيك (وافر):

وما إنْ طِبُّنا جبنٌ ولكنْ مَنايانا ودَوْلَةُ آخَرينا»[89].

ويقول المبردُ عَنْ (إنْ) النافية:

«وتكون في معنى (ما)، تقولُ: إنْ زيدٌ منطلقٌ، أيْ: ما زيدٌ منطلقٌ. وكانَ سيبويه لا يَرَى فيها إلا رفعَ الخبرِ؛ لأنَّها حرفُ نفيٍ دخلَ على ابتداءٍ وخبرِهِ، كما تدخلُ ألفُ الاستفهامِ فلا تغيره. وذلك كمذهبِ بني تميم في (ما). وغيرُه يُجيزُ نصبَ الخبرِ على التشبيه بـ(ليس) كما فُعِلَ ذلك في (ما)، وهذا هو القولُ؛ لأنه لا فصلَ بينها وبينَ (ما) في المعنى، وذلك قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾، وقال: ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ الكهف:5، فهذان موضعان»[90].

التحليل

هناك حروفٌ ناسخةٌ في العربية تعملُ عملَ (ليس) تدخلُ على المبتدأ والخبرِ، فترفعُ الأولَّ اسماً لها وتنصبُ الثاني خبراً لها، وهذه الحروف هي: (إنْ، ما، لا، لاتَ)، نحو قولنا: إنْ زيدٌ قائماً، وقولنا: لا معروفٌ ضائعاً، وقال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ يوسف31، وقال – جلَّ ثناؤه–: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ص3، وكلُّها تُفيدُ نفيَ المعنى عن الخبرِ في الزمنِ

الحالي عند عدم وجودِ قرينة[91]، ولكيْ تعملَ عملَ (ليس) لا بُدَّ فيها من شروطٍ ذكرها النحاةُ في مظانِّهم[92].

أما (ما) النافيةُ التي تعملُ عملَ (ليس) فتسمى (ما الحجازية)؛ لأنَّ أهلَ الحجازِ يُعملونَها كما وردَ في الآيةِ الكريةِ، وبنو تميم يُهملونها ويجْعلون ما بعدَها مبتدأً وخبراً، فيقولون: ما زيدٌ قائمٌ[93]. وأمَّا (إنْ) النافيةُ، فمذهبُ سيبويه وأكثرِ البصريين والفراءِ أنَّها لا تعملُ شيئاً في المبتدأ والخبر[94]، نحو: إنْ زيدٌ منطلقٌ.

وذهبَ المبردُ ــ كما في نصِّ المسألة ــ والكوفيون وابنُ السراجِ وابنُ مالك[95] إلى أنَّها تعملُ عملَ (ليس) فترفعُ المبتدأ اسماً لها وتنصبُ الخبرَ خبراً لها، وجُعِلَ منه (طويل):

إنِ المرْءُ مَيْتاً بانْقِضَاءِ حياتِهِ ولكنْ بأنْ يُبْغى عليه فَيُخْذَلا[96]

وحُجَّةُ المبردِ في إعمالِها هو أنَّ معناها كمعنى (ما) الحجازية وهو النفي، وهما يشبهان (ليس) في المعنى؛ فوجب مشابهتُها كذلك في العمل. وقد مثَّلَ لذلك بما مثَّلَ له سيبويه، وهو قوله – جلَّ شأنُهُ –: ﴿**إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ**﴾ ، أيْ: ما الكافرون إلا في غرور[97]. فإنْ زِيدَتْ (إنْ) بعدَ (ما) الحجازية العاملة عملَ ليس، نحو: ما إنْ زيدٌ قائمٌ، فإنَّها تكونُ بمعناها وهو النفي. وذهب البصريون إلى أنَّها زائدةٌ.

وحجةُ الكوفيين أنَّهُ كَثُرَ وُرودِ (إنْ) بمعنى (ما) الحجازية في القرآن، من ذلك قوله تعالى: ﴿**إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ**﴾، وقوله: ﴿**إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ**﴾ يس15، فمجيئُها بعدَ (ما) هو لتأكيدِ النَّفْي.

وذهب البصريون إلى أنَّها زائدةٌ لا تؤثِّرُ على المعنى، فقولنا: ما إنْ زيدٌ قائمٌ، وقولنا: ما زيدٌ قائماً، لا فرق في المعنى بين القولين، وقد مثَّل سيبويه لذلك بقول الشاعر:

وما إنْ طِبُّنا جبْنٌ ولكنْ منايانا ودولةُ آخرينا[98]

المسألةُ الثامنَةُ

(وزنُ (أَرْوَى) (أَفْعَل) عند سيبويه، و(فَعْلَى) عندَ الأخفشِ والمبردِ) .

يقولُ سيبويه في باب(تحقير كل اسم كانت عينه واواً وكانت العين ثانية أو ثالثة):

«أمَّا ما كانت العينُ فيه ثانيةً فواوُهُ لا تتغيَّرُ في التحقير؛ لأنَّها متحركةٌ، فلا تُبْدَلُ ياءً؛ لكينونةِ ياءِ التصغير بعدَها، وذلك قولُك في لَوْزَة: لُوَيْزَة، وفي جَوْزَة: جُوَيْزَة...وأمَّا ما كانت العينُ فيه ثالثةً ممَّا عينُه واوٌ فإنَّ واوَهُ تُبْدَلُ ياءً في التحقير، وهو الوجْهُ الجيِّدُ؛ لأنَّ الياء الساكنة تُبْدِلُ الواوَ التي تكونُ بعدَها ياءً. فمِنْ ذلك: ميِّتٌ، وسَيِّدٌ، وقيَّامٌ، وقيُّومٌ، وإنَّما الأصْلُ: مَيْوِتٌ وسَيْوِدٌ، وقَيْوامٌ وقَيْوُومٌ. وذلك قولُك في أَسْوَدَ: أُسَيِّدٌ، وفي أَعْوَرَ: أُعَيِّرٌ، وفي مِرْوِدٍ: مُرَيِّدٌ، وفي أَحْوَى: أُحَيٌّ، وفي مَهْوى: مُهَيٌّ، وفي أُرْوِيَّةٍ: أُرَيَّةٌ، وفي مَرْوِيَّةٍ: مُرَيَّةٌ»[99].

ويقول المبرد:

«ومن قال في أُرْوِيَّة إنها: فُعْلِيَّة، قال في أَرْوَى: أُرَيًّا ليس غير؛ لأن أَرْوَى عنده على هذا القول: (فَعْلَى). ومن جعل (أَرْوَى) (أَفْعَل) لم يقلْ إلا أُرَيَّ فاعلمْ فيحذف ياءً لاجتماع الياءات»[100].

ا لتحليل

نصُّ سيبويه المذكور سلفاً معناه: أنَّ ما كانت العينُ فيه ثانيةً، نحو: (لَوْزَة، وجَوْزَة)، فواوُهُ لا تتغيَّرُ في التصغيرِ؛ لأنَّها تتحرَّكُ عند التصغيرِ وتأتي ياءُ التَّصغيرِ ساكنةً بعدَها، فيُقالُ: لُوَيْزَةٌ، وجُوَيْزَةٌ. أمَّا ما كانت العينُ فيه ثالثةً ــ مما عينُه واوٌ ــ ففيه وجهان:

الأول: أن تُبْدِلَ الواوَ ياءً عند التصغير؛ لأنَّ الياءَ الساكنة تُبدِل الواوَ التي تكون بعدَها ياءً، نحو: مَيْوِت وسَيْوِدٌ، فتصبحُ: مَيْيِت وسَيْيِد، وتصيرُ: مَيِّتٌ وسَيِّدٌ.

وتقولُ في أَسْوَد وأَعْوَر وأَحْوَى وأُرْوِيَّة: أُسَيِّد وأُعَيِّر وأُحَيٌّ وأُرَيَّة[101]. قال سيبويه: «وهو الوجهُ الجيِّدُ»[102].

الثاني: ومن العرب مَنْ يَتْرُك الواوَ على حالها دون أنْ يقلبَها ياءً عند التصغير؛ فتصبحُ الأمثلةُ السابقة:

أُسَيْوِدٌ، أُعَيْوِرٌ، أُحَيْوِيٌّ، أُرَيْوِيَّةٌ . قال سيبويه: «وهو أبعدُ الوجهين»[103].

وذهب أبو عبيد إلى أنَّ (الأُرْوِيَّـة): الأنثى من الوعول، وتجمع جمع قلة على (أَرَاوِيَّ)، وجمع كثرة على (أَرْوَى)[104]. قال ابن منظور: «وأَرْوَى للكثير قولُ أهلِ اللغة»[105].

وذهب ابنُ سِيْدَه إلى أنَّ (أَرَاوِي) جمع تكسير، كأُرْجُوْحَة وأَرَاجِيْح، وأَرْوَى عنده اسمٌ للجمعِ[106].

وقد اختلف النحاة في وزن (أَرْوَى).

فذهب سيبويه إلى أنَّ وزنها (أَفْعَل) وهو عندَهُ أقيسُ؛ لكثرة زيادة الهمزة أولاً؛ ولأنَّه جعلَ (أُرْوِيَّة) (أُفْعُولَةٌ)، ويكون تصغير (أَرْوَى) عنده (أُرَيٌّ)[107].

وذهب الأخفشُ إلى أنَّ وزنها (فَعْلَى)؛ لأنَّه جعلَ (أُرْوِيَّة) (فُعْلِيَّة) ويكونُ تصغيرُ (أَرْوَى) عندَهُ (أُرَيَّة)[108].

وظاهرُ كلام المبرد في المقتضب عندما أورد رَأْيَيْ سيبويه والأخفش – كما ذكرنا سلفاً أنَّه لم يخترْ أحدَهما. ونقل ابنُ منظور عن ابنِ سيده عن المبردِ أنَّه كانَ يرى أنَّ وزن (أَرْوَى) (فَعْلَى)[109] ويكون بذلك قد خالف سيبويه ووافق الأخفش.

المسألة التاسعة

(اعتراضُ المبردِ على سيبويه في الرِّوايةِ).

يقول سيبويه:

«وقد يجوزُ أنْ يسكِّنوا الحرفَ المرفوعَ...في الشعر شبَّهوا ذلك...بضمَّةِ عَضُد حيثُ حذفوا، فقالوا: عَضْد، وقد يُسَكِّنُ بعضُهم في الشِّعْرِ ويُشِمُّ، وذلك قولُ الشاعرِ امرئ القيس (سريع):

فاليومَ أَشْرَبْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ إثماً مِنَ اللهِ ولا واغِلِ» [110].

وذهب المبردُ إلى أنَّ الروايةَ الصحيحةَ: «**فاليومَ أُسْقَى...**» [111].

التحليل

تُعَدُّ ظاهرةُ الوقفِ بالإشمامِ مِن الظواهرِ الصوتيَّةِ الموجودةِ عندَ قبيلةِ تميمٍ العربيةِ[112]، وعرَّفَهُ ابنُ القاصحِ البغدادي: بأنْ تُطبقَ شفتَيْكَ بعدَ تسكينِ الحرفِ فَيُدْرَكُ ذلك بالعين ولا يُسمع[113].

ويكونُ الإشمامُ في المضمومِ مِن المبنياتِ، نحو: مِنْ قَبْلُ، وفي المرفوعاتِ مِن المعرباتِ، نحو: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ الإخلاص2، ولا يكونُ في النَّصْبِ والجرِّ[114].

أمَّا بيتُ امرئِ القيسِ الذي ذكرَهُ سيبويه سلفاً، فقد ذهبَ الأخفشُ الأوسطُ (215هـ) والزجَّاجُ إلى أنَّ الروايةَ الصحيحةَ: (فاليومَ فاشْرَبْ)، وعلى هذا فلا شاهدَ فيه[115].

وقال المبردُ في (الكامل) إنَّ الروايةَ الصحيحةَ: «فاليومَ أُسْقَى...»[116].

وذهبَ ابنُ عصفور في كتابِ (الضرائر) إلى أنَّ مِن الضرورةِ حذفُ علامةِ الإعرابِ (الضمة) مِن الحرفِ الصحيحِ تخفيفاً؛ إجراءً للوصل مُجرى الوقف، أو تشبيهاً للضمة بالضمة من (عضُد)، ثم قال: وأنكرَ المبردُ التسكينَ في بيتِ الكتابِ؛ وذلك لما فيه من إذهابِ حركةِ الإعرابِ وهيَ لمعنى، وروى: (فاليومَ فاشَربْ..). قال ابنُ عصفور: والصحيحُ أنَّ ذلك جائزٌ قياساً وسماعاً.

أمَّا القياسُ: فإنَّ النحويين اتَّفقوا على جوازِ ذهابِ حركةِ الإعرابِ للإدغامِ، لا يخالفُ في ذلك أحدٌ منهم، وقد قرأ القرَّاءُ: ﴿مَا لَكَ لاَ تَأْمَنَّا﴾ يوسف11، بالإدغام، وخطُّ المصحفِ بنونٍ واحدةٍ؛ فلم يُنْكِرْ ذلك أحدٌ من النحويين؛ فكما جازَ ذهابُها للإدغامِ، فكذلك ينبغي ألا يُنْكَرَ ذهابُها للتخفيف.

أمَّا السماعُ: فثبوتُ التخفيفِ في الأبياتِ التي تقدَّمَتْ بيتَ الكتاب[117].

وقد أنكرَ ابنُ جنِّي على المبردِ أسلوبَه في ردِّ الرواياتِ عن سيبويه، وقال:

«وأمَّا اعتراضُ أبي العباسِ هنا على الكتابِ فإنَّما هو على العربِ لا على صاحبِ الكتابِ؛ لأنَّهُ حكاه كما سمِعَهُ، ولا يُمكنُ في الوزنِ أيضاً غيرُهُ. وقولُ أبي العباس: إنَّما الروايةُ: (فاليومَ فاشربْ..)، فكأنَّهُ قالَ لسيبويه: كذبتَ على العربِ ولم تسمعْ ما حكيتَهُ عنْهم. وإذا بلغَ الأمرُ هذا الحدَّ من السَّرْفِ فقد سقطَتْ كُلْفَةُ القولِ معَه»[118].

أهمُّ النتائجِ التي توصَّلَ إليها البحثُ

1ــ نتيجةَ البحثِ والتنقير والمقارنات تحصَّلتُ على تسع مسائل خطَّأَ فيها المبردُ سيبويه، أربعٌ منها في المقتضب، وثلاثةٌ في الكامل، وواحدةٌ الخصائص، وواحدةٌ في لسان العرب.

2ــ إنَّ ما ذكره المرحوم عبدالخالق عضيمة ــ محقق المقتضب ــ منْ أنَّ المسائل التي خطَّأ فيها المبردُ سيبويه ما هو موجودٌ فقطْ في كتابِ (الانتصار) لابنِ

ولَّاد وتبعَهُ في ذلك باحثٌ معاصرٌ في رسالة ماجستير هو أمرٌ يردُّهُ وجودُ هذه المسائل.

3ــ إنَّ ما نقلَهُ العالمُ المحققُ أبو الفتح ابنُ جنِّي عن شيخِهِ أبي علي الفارسي مِنْ أنَّ المبردَ كانَ قد تراجعَ عن تخطئتِهِ لسيبويه أمرٌ يردُّهُ هذا البحثُ، مع أنَّني أُحسِنُ الظنَّ بما نقلَهُ هذا العالمُ الثَّبْتُ؛ ولربَّما كانَ مدلولُ الخبرِ لديه على غيرِ ما فهمناه من نصِّ (الخصائص) الذي نقلناه.

4ــ إنَّ كتاب (مسائل الغلط) الذي ألفه المبردُ فُقِدَ من يَدِ الزمن، ولكنَّنا يمكنُ أنْ نقولَ إنَّ جُلَّهُ أو أكثرَه قدْ تُحُصِّلَ إذا ما أضفنا هذه المسائلَ إلى مسائلِ (الانتصار).

الهوامش والمراجع

(1) أبو الطيب، عبدالواحد بن علي: **مراتب النحويين، تصنيف حققه** وعلق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، (لا.ت)، ص74.

(2) البغدادي، عبد القادر بن عمر: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط4، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1997م، ص 1/ 179.

(3) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ص 1/ 372، وابن كيسان هو: كيسان بن المعرِّف النحوي أبو سليمان الهجيمي وكيسان لقب له، أخذ عن الخليل، ينظر: بغية الوعاة للسيوطي، ص 2/ 267.

(4) مراتب النحويين ، ص78.

(5) الزبيدي، محمد بن الحسن: **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، القاهرة: دار المعارف، (لا.ت)، ص 101.

(6) هو أبو علي أحمد بن جعفر أصله من الدِّيْنَوْر، قرأ على المبرد كتاب سيبويه وكان زوج ابنة أبي العباس ثعلب الكوفي، ينظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ص215.

(7) هو أبو محمد عبدالله بن جعفر بن درستويه (347هـ)، قرأ على المبرد الكتاب وبرع فيه، انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ص116.

(8) طبقات النحويين واللغوين للزبيدي، ص101.

(9) المبرد، محمد بن يزيد: **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق: جمعة الحسن، بيروت: دار المعرفة، 2010م، ص613.

(10) سيبويه، عمرو بن عثمان: **الكتاب**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988م، ص 2/ 218.

(11) الكامل في اللغة والأدب للمبرد ، ص635.

(12) ابن النديم، محمد بن أبي يعقوب: **الفهرست**، تحقيق: رضا تجدد ابن علي بن زين العابدين الحائري المازندراني، طهران، (لا.ت)، ص 65.

(13) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، (لا.ت)، ص 1/ 270.

(14) ابن جني، أبو الفتح عثمان: **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت: دار الكتاب العربي، (لا.ت)، ص 3/ 287.

(15) النحوي، أحمد بن محمد: **الانتصار لسيبويه على المبرد**، دراسة وتحقيق: الدكتور زهير عبدالمحسن سلطان، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1996م، ص18.

(16) الانتصار لسيبويه على المبرد، ص19.

(17) الانتصار لسيبويه على المبرد ، ص20، والخصائص، ص 3/ 287.

(18) المبرد، محمد بن يزيد: **المقتضب**، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة: وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1994م، ص 1/ 96. وعسيري، إبراهيم بن علي: **أصول التفكير النحوي عند ابن ولاد** (332هـ) من خلال كتابه الانتصار لسيبويه على المبرد، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1421هـ، ص46، حيث يقول الباحث: (لكنني أرجح أن كتاب الانتصار قد حوى كل المسائل لحرص ابن ولاد الواضح...على تبرئة ساحة سيبويه مما قيل فيه) . ولا شك أن هذا الكلام ينقصه الدقة، وبحثنا هذا يبين بطلان هذا الادعاء.

(19) الخصائص، ص 1/ 206، 3/ 287، والمقصود بـ(أبي بكر) أي: ابن السراج (310هـ) صاحب (الأصول في النحو).

(20) مقدمة المقتضب، ص 1/ 70.

(21) الكتاب لسيبويه، ص 2/ 197، وابن الأنباري، كمال الدين: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر، (لا.ت)، ص 1/ 336 (المسألة 46)، والبيت لم يعرف له قائل، وانظر: خزانة الأدب، ص 1/ 358.

(22) المقتضب، ص 4/ 241 الحاشية، حيث نقل المحقق عبدالخالق عضيمة، رحمه الله، رأي السيرافي المشار إليه وقد فتشت كثيراً فلم أجد هذا الرأي في شرح سيبويه للسيرافي في طبعتي دار الكتب العلمية، والهيئة المصرية للكتاب. ولعلَّ المرحوم عضيمة قد اطلع على نسخة مخطوطة من كتاب شرح السيرافي فيها هذا الكلام وأثبت ذلك في حاشية المقتضب.

(23) المقتضب، ص 4/ 241.

(24) الانتصار، ص 66، 70، 137، 138، 139، 170، 178، 203، 223، 234، 239، 256 على التوالي.

(25) الكتاب لسيبويه، ص 1/ 107.

(26) المقتضب، ص 2/ 74.75، والانتصار، ص66، والبيت للنمر بن تولب، ديوانه، ص84.

(27) المقتضب، ص 4/ 211 الهامش.

(28) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ص 1/ 386.

(29) السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرحه وضبطه: محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، صيدا: منشورات المكتبة العصرية، 1987م، ص 2/ 320. والأخفش الصغير هو: أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل (315هـ)، طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ص115.

(30) الكتاب لسيبويه، ص 1/ 51، والبيت لحسان بن ثابت، ديوانه، ص 1/ 131، والانتصار، ص125.

(31) الانتصار، ص125.

(32) الكتاب لسيبويه، ص 2/ 226، والانتصار، ص147.

(33) الانتصار، ص148.

(34) الكتاب لسيبويه، ص 1/ –26 27. والبيت من أبيات سيبويه التي لم يعرف لها قائل، ورد في خزانة الأدب 5/ 264، وقال صاحب الخزانة: رأيت في حاشية اللباب في علل البناء والإعراب للفاليِّ أنَّ ما قبله: (هل تعرفُ الدارَ على تبراكا) وانظر اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ص 1/ 489.

(35) الخصائص، 1/ 88.

(36) الإنصاف في مسائل الخلاف، ص677 المسألة (96).

(37) الإنصاف في مسائل الخلاف، ص681 المسألة (96).

(38) السيرافي، الحسن بن عبدالله: **شرح كتاب سيبويه**، حققه وقدم له وعلق عليه: د. رمضان عبدالتواب ود. محمود فهمي حجازي ود. محمد هاشم عبدالكريم، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م، ص 1/ 216. وأمالي ابن الشجري، ص 2/ 506، والخصائص، ص 1/ 89 الهامش.

(39) الخصائص، ص 1/ 89.

(40) الكتاب لسيبويه، ص 1/ 188،187.

(41) الكامل في اللغة والأدب، ص242، والبيت أورده صاحب الخزانة، وقال: هو من أبيات أوردها المبرد في الكامل ولم أرها إلا فيه، ينظر الخزانة 4/ 26.

(42) الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 1/ 129 المسالة (15).

(43) الأستراباذي، الرضي: **شرح الكافية الشافية**، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط2، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1996م، ص 1/ 232.

(44) الكامل في اللغة والأدب، ص468، وشرح الكافية الشافية، ص 1/ 232.

(45) الكتاب لسيبويه، ص 2/ 196،197.

(46) المقتضب، ص 4/ 235.

(47) الكتاب لسيبويه، ص 2/ 248.

(48) الكتاب لسيبويه، ص 2/ 196، والإنصاف في مسائل الخلاف، ص341 المسألة (47).

(49) المقتضب، ص 4/ 239، وشرح الكافية الشافية، ص 1/ 384، والأمالي، ص 2/ 337 وما بعدها.

(50) شرح الكافية الشافية، ص 1/ 384.

(51) البيت للحطيئة يهجو به زوجته، ديوانه ص330.

(52) الكتاب لسيبويه، ص 2/ 373.374. والبيت ليزيد بن الحكم، ورد في الخزانة 5/ 336.

(53) الكامل في اللغة والأدب، ص677.

(54) الإنصاف في مسائل الخلاف، ص687 المسألة (97).

(55) الكتاب لسيبويه، ص 2/ 373 وما بعدها، والإنصاف في مسائل الخلاف، ص689 المسألة (97).

(56) الإنصاف في مسائل الخلاف، ص687 المسالة (97).

(57) الكامل في اللغة والأدب، ص677.

(58) شرح كتاب سيبويه، ص 3/ 137.

(59) الإنصاف في مسائل الخلاف، ص690 .

(60) الإنصاف في مسائل الخلاف، ص693 المسالة (97) والبيت له في ملحقات ديوانه ص92.

(61) الكتاب لسيبويه، ص 3/ 5.

(62) الكتب لسيبويه، ص 3/ 16.

(63) المقتضب، ص 2/ 6.

(64) المقتضب، ص 2/ 8.

(65) الكتاب لسيبويه، ص 3/ 5، وشرح الكافية الشافية، ص 4/ 39، والبيت ورد في الخزانة منسوباً لجابر بن رألان الطائي 8/ 440 وهو شاعر جاهلي، وموطن الشاهد هنا حيث ظهرت فيه (أنْ) بعد (لا).

(66) الكتاب لسيبويه، ص 3/ 5، والمقتضب، ص 2/ 6. وظاهر كلام سيبويه في هذه المسألة كأنَّه يغلِّطُ الخليل دون أن يصرِّح في ذلك.

(67) الفراء، يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، تحقيق ومراجعة: الأستاذ محمد علي النجار، طهران: نسخة مصورة بالأوفست، (لا.ت)، ص 1/ 224. وشرح الكافية الشافية، ص 4/ 38.

(68) المقتضب، ص 2/ 8.

(69) الكتاب لسيبويه، ص 3/ 16، والمقتضب، ص 2/ 7.

(70) الكتاب لسيبويه، ص 3/ 63.

(71) الكتاب لسيبويه، ص 3/ 64.65، والبيت لحسان بن ثابت، ديوانه 1/ 516، والشاهد فيه حذف الفاء من جواب الشرط للضرورة الشعرية والتقدير: فاللهُ يشكرُها.

(72) الكتاب لسيبويه، ص 3/ 65.66.

(73) الكتاب لسيبويه، ص 3/ 66.

(74) المقتضب، ص 2/ 67.68 ، والبيت لزهير بن أبي سلمى، ديوانه ص60.

(75) الكتاب لسيبويه، ص 3/ 63.

(76) شرح كتاب سيبويه، ص 3/ 264، والبيت لرؤبة بن العجاج، ديوانه ص188.

(77) شرح كتاب سيبويه، ص 3/ 264.

(78) حسن، عباس: النحو الوافي، ط4، القاهرة: دار المعارف، (لا.ت)، ص 4/ 422، 423.

(79) النحو الوافي، ص 4/ 459.

(80) المقتضب، ص 2/ 69.

(81) الكتاب لسيبويه، ص 3/ 65، وشرح كتاب سيبويه، ص 3/ 264.

(82) الكتاب لسيبويه، ص 3/ 66، وابن هشام، جمال الدين: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط1، بيروت: دار الفكر، 1998م، ص405. والبيت لزهير كما تقدم.

(83) شرح الكافية الشافية، ص 4/ 105.

(84) المقتضب، ص 2/ 68، وشرح كتاب سيبويه، ص 3/ 269، ومغني اللبيب، ص405.

(85) الكتاب لسيبويه، ص 3/ 267، والمقتضب، ص 2/ 70، والرجز لعمر بن خثارم البجلي، ورد البيت في الخزانة 3/ 396.

(86) الكتاب لسيبويه، ص 3/ 66.

(87) المقتضب، ص 2/ 67.

(88) شرح كتاب سيبويه، ص 3/ 270، وابن الأعرابي هو: محمد بن زياد الأعرابي (231هـ)، كان نحوياً كثير السماع كثير الحفظ لم يكن في الكوفيين أشبه برواية البصريين منه، ينظر: إنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي (624هـ) 3/ 128.

(89) الكتاب لسيبويه، ص 3/ 152.153، والبيت لفروة بن مسيك ورد في الخزانة 2/ 121.

(90) المقتضب، ص 2/ 359.

(91) النحو الوافي، ص 1/ 593.

(92) ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله: **شرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: د.أحمد سليم الحمصي، ود.محمد

أحمد قاسم، ط1، طرابلس لبنان: دار جروس للنشر، 1990م، ص152 وما بعدها. والنحو الوافي، ص 1/ 593 وما بعدها.

(93) شرح ألفية ابن مالك، ص152.

(94) الكتاب لسيبويه، ص 3/ 152، وشرح ألفية ابن مالك، ص160، وهمع الهوامع، ص 1/ 394.

(95) المقتضب، ص 2/ 359، والكامل في اللغة والأدب، ص440، والأصول لابن السراج، 1/ 95، شرح ألفية ابن مالك، ص160، وهمع الهوامع، ص 1/ 394.

(96) البيت غير منسوب لأحد ورد في همع الهوامع، ص 1/ 395.

(97) الكتاب لسيبويه، ص 3/ 152، والمقتضب، ص 2/ 359.

(98) الكتاب لسيبويه، ص 3/ 153، والخصائص، ص 3/ 108، والإنصاف في مسائل الخلاف، ص636 المسألة (89)، والبيت لفروة بن مسيك – كما مر – ورد في الخزانة 2/ 121.

(99) الكتاب لسيبويه، ص 3/ 468ـ469.

(100) المقتضب، ص 2/ 284.

(101) الأصل (أُرَيِئِيَة) فاجتمعت فيها أربع ياءات حذفت واحدة منها تخلصاً من التقاء الساكنين وحذفت الثالثة لتوالي الأمثال. ينظر لسان العرب (روي).

(102) الكتاب لسيبويه، ص 3/ 468.

(103) الكتاب لسيبويه، ص 3/ 469.

(104) ابن سيده، علي إسماعيل: **المخصص**، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، بيروت: دار إحياء التراث العربي، (لا.ت)، ص4/ 498.

(105) لسان العرب (روي) .

(106) المخصص، ص4/ 498، ولسان العرب (روي).

(107) ابن منظور، محمد مكرم: **لسان العرب**، ط3، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1999م. (روي)

(108) المقتضب، ص 2/ 284، ولسان العرب (روي).

(109) المخصص، ص 4/ 498، ولسان العرب (روي).

(110) الكتاب لسيبويه 4/ 204، والبيت في ديوان امرئ القيس، ص523، والشاهد فيه تسكين الباء من (أشربْ) في حال الرفع والوصل.

(111) الكامل في اللغة والأدب، ص164.

(112) أبو حيان، محمد يوسف: **تفسير البحر المحيط**، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1993م، ص 5/ 286.

(113) ابن القاصح، علي بن عثمان: **سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي**، ط1، القاهرة: مطبعة

حجازي، 1934م، ص156.

(114) الجندي، أحمد علم الدين: **اللهجات العربية في التراث**، ليبيا-تونس: الدار العربية للكتاب، 1978م، ص 2/ 486.

(115) الزَّجَّاج، إبراهيم السري: **معاني القرآن وإعرابه**، ط1، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، بيروت: عالم الكتب، 1988م، ص 4/ 275. وخزانة الأدب، ص 8/ 352.

(116) الكامل في اللغة والأدب، ص164.

(117) ضرائر الشعر، ص 1/ 94 وما بعدها. وقراءة: (لا تأمنَّا) بوقراءة: (لا تأمنَّا) بإدغام النون أجمع القراء السبعة عليها ينظر: السبعة في القراءات ص345.

(118) المحتسب، ص 1/ 110، واختلاف ما ورد في نص المحتسب (فاشربْ..) وما بين ما أوردناه في الكامل: (أُسقى...) راجع إلى اختلاف نسخ الكامل. انظر في ذلك: خزانة الأدب 8/ 352.

An Analytical Explanation for the Erroneous Grammatical Queries Rectified by Ibn Wallad al-Masri's Book, *Al-'Intisar* 332 H.

Abed al-Fatah Aboush

The objective of this research is to identify some grammatical queries about which Al-Mubarad (285 H) proved that Sibawayh (180 H) was mistaken. I have rectified and categorized these queries depending on Ibn Wallad al-Masri's book, *Al-'Intisar* 332 H. In this book, Ibn Wallad mentioned 133 issues which Al-Mubarrad used in order to prove that Sibawayh was incorrect. Ibn Wallad, however, defended Sibawayh against Al-Mubarrad.

Through tireless research, comparisons and contrasts, I managed to identify nine more queries which were not mentioned in Sibawayh's book; these nine queries have also been used by Al-Mubarrad to prove that Sibawayh was wrong. These new queries were not mentioned in Ibn Wallad al-Masri's book, *Al-'Intisar* 332 H.

I found seven of these queries in two of Al-Mubarrad's books: four in *Al-Muqtadab* [*The Concise*], and three more in *Al-Kamil* [*The Complete*]. I found another one in Ibn Jini's book Al-Xasa's [The Characteristics] and I found the last one in Lisanu al-Arab [The Arabic Language], a dictionary by Ibn Mandour (710 H). These findings are contrary to what was proposed by Abdelxaliq Adimah, the reviewer of Al-Mubarrad's book, *Al-Muqtadab* [*The Concise*]. In his review of Al-Mubarrad's book, Abdelxaliq Adimah assertively indicates that there are no other queries (that try to prove Sibawayh was mistaken) other than those mentioned in Ibn Wallad al-Masri's book, *Al-'Intisar* 332 H. I put together these queries in my research and organized them in accordance with the chapters of Sibawayh's book. Afterwards, I analyzed these queries and reviewed their literature, explaining the viewpoints of the main scholars in the field without being biased to any of the viewpoints reviewed. This study does not claim any elevation to the same status of the work of those scholars researched in this study. As a researcher, I know my own limits and do not claim any credit that make my work parallel to that of the scholars mentioned in this study.

Keywords:

Sibawayh, Al-Mubarrad, Al-Muqtadab [*The Concise*], erroneous queries, Ibn Wallad, Al-Xasa's [*The Characteristics*].